المسئولية الجنائية للشركات

ومستقبل القانون الجنائي للأعمال

دراسة مقارنة

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه

من الباحثة

داليا علي سرحان

لجنة الحكم على الرسالة:

أ.د/أحمد عوض بلال	**مشرفاً ورئيساً**
أستاذ القانون الجنائي-عميد كلية الحقوق –جامعة القاهرة (سابقاً)	
أ.د/عمر محمد سالم	**عضواً**
أستاذ القانون الجنائي-عميد كلية الحقوق– جامعة القاهرة	
أ.د/محمد هشام أبو الفتوح	**عضواً**
أستاذ القانون الجنائي- كلية الحقوق –فرع الخرطوم	

إهداء

إلى

وأمي وأبي وزوجي وأولادي

وإلى

كل من ساعدني وساندني خلال فترة إعداد هذه الرسالة

شكر وتقدير

الحمد لله الذي وفقني إلى إتمام هذه الرسالة وأرجو من الله أن يتقبلها مني خالصة لوجهه الكريم.

أَدِينُ بعظيم الفضل والشكر والعرفان بعد الله سبحانه وتعالى إلى استاذي الفاضل المشرف على الرسالة الأستاذ الدكتور/ أحمد عوض بلال (أستاذ القانون الجنائي بكلية الحقوق جامعة القاهرة وعميدها الأسبق)، فقد عرفت سيادته عالمًا جليلا وأبًا حنونًا، وقد منحني الكثير من وقته الثمين، وجهده، وتوجيهاته، وإرشاداته، وآرائه القيمة، ومدَّ لي يد العون دون ضجر حتى أتممت هذه الرسالة، كما أتوجه له بخالص الشكر والعرفان لما أضافه لي من علم ومعرفة وما قدمه لي من عون وتشجيع منذ أن كنت طالبة في الفرقة الأولى بكلية الحقوق جامعة القاهرة، وحتى الانتهاء من هذه الرسالة، فجزاه الله عني خير الجزاء، ومتعه بالصحة وطول العمر.

كما أتقدم بجزيل الشكر لأعضاء لجنة المناقشة الكرام كلا من الأستاذ الدكتور/عمر محمد سالم (أستاذ القانون الجنائي وعميد كلية الحقوق جامعة القاهرة) والأستاذ الدكتور/محمد هشام أبو الفتوح (أستاذ القانون الجنائي بكلية الحقوق فرع الخرطوم)، وذلك لتكرمهما بقبول مناقشة هذه الرسالة المتواضعة ومنحهما إياي من وقتهما الثمين للاشتراك في الحكم على هذه الرسالة، فقد أتاحا لي بذلك فرصة عظيمة للاستفادة من علمهما الغزير وفكرهما المستنير، متعهما الله بالصحة وطول العمر.

كما أتوجه بالشكر والتقدير والامتنان إلى عائلتي وأصدقائي ولكل من ساندني خلال فترة إعداد هذه الرسالة سواء برأي أو توجيه أو دعم.

ولا يفوتني في هذا المقام أن أتقدم بالشكر والتقدير إلى كل من شملني برعايته وأسدى إليّ النُصح من أساتذتي وزملائي بكلية الحقوق جامعة القاهرة.

مقدمة عامة

أولاً: موضوع البحث وأهميته

موضوع البحث في هذه الدراسة يتعلق بواحدة من المشكلات الدقيقة التي واجهت السياسة الجنائية والعقابية منذ زمن بعيد، وهي مدى إمكانية إسناد الجرائم إلى الشركات، وكيفية مواجهة ما يمكن أن يطلق عليه "ظاهرة إجرام الشركات" في المستقبل عن طريق سياسة جنائية وعقابية مناسبة لطبيعة الشركات.

٢- ويجر التساؤل السابق بطريق التداعي تساؤلات أخرى حول طبيعة المسئولية الجنائية للشركات حال الاعتراف بها وكيفية تنظيمها في القانون الجنائي، ومدي ملاءمة قواعد القانون الجنائي التي وضعت بالنظر إلى الأشخاص الطبيعيين للتطبيق على الشركات، ومدى إمكانية النظر إلى الشركة على أنها كيان مستقل عن الأشخاص الطبيعيين الذين تتكون منهم، وما قد يحققه ذلك من مزايا وعيوب في ظل السياسة الجنائية المعاصرة.

٣- وقد اكتسب هذا الموضوع أهمية خاصة في الآونة الأخيرة لأن الشركات أصبحت تملك من الموارد ما يسمح لها بأن تكون مصدراً لاعتداءات جسيمة ليس فقط على النظام الاقتصادي ولكن على أمن المجتمع وسلامته، فالشركات بسبب قوتها الاجتماعية والاقتصادية يمكن إذا انحرفت وخالفت القانون أن تتسبب في أضرار جسيمة تفوق بكثير الأضرار التي تترتب على إجرام الأشخاص الطبيعيين، وعلى ذلك فحتى تكون هناك سياسة جنائية فعالة وجب الاعتراف بأن إجرام الشركات حقيقة واقعية من الواجب مواجهتها، وقد دفع ذلك الكثير من التشريعات إلى هجر الفكر التقليدي الذي يرى عدم إمكانية نسبة الجرائم إلى الشركات وتبني الاتجاه الحديث الذي يرى أن تقرير

فهرس

مقدمة عامة ..... - ١ -

أولاً: موضوع البحث وأهميته ..... - ١ -

ثانياً: خطة الدراسة ..... - ٣ -

مبحث تمهيدي ..... - ٥ -

الخلاف الفقهي حول المسئولية الجنائية للشخص المعنوي ..... - ٥ -

المطلب الأول: الاتجاه المعرض لمساءلة الشخص المعنوي جنائيا ..... - ٦ -

المطلب الثاني: الاتجاه المؤيد لمساءلة الشخص المعنوي جنائيا ..... - ١٦ -

الباب الأول ..... - ٣١ -

التنظيم القانوني للمسئولية الجنائية للشركات ..... - ٣١ -

الفصل الأول ..... - ٣٣ -

المسئولية الجنائية للشركات في التشريع المقارن ..... - ٣٣ -

المبحث الأول ..... - ٣٤ -

التشريعات التي تقر المسئولية الجنائية للشركات على سبيل الاستثناء ..... - ٣٤ -

المطلب الأول: المسئولية الجنائية للشركات في التشريع الفرنسي ..... - ٣٤ -

المطلب الثاني: المسئولية الجنائية للشركات في التشريع المصري ..... - ٤٨ -

المبحث الثاني ..... - ٦٢ -

القانون الإنجليزي كمثال على التشريعات التي تقر المسئولية الجنائية للشركات بصفة عامة... - ٦٢ -

المطلب الأول: خلفية تاريخية ..... - ٦٣ -

المطلب الثاني: تطور أساس المسئولية الجنائية للشركات في القانون الإنجليزي..... - ٦٩ -
الفصل الثاني ..... - ٨٣ -
المسئولية الشخصية (نظرية التشخيص)..... - ٨٣ -
كأساس للمسئولية الجنائية للشركات في القانون الإنجليزي ..... - ٨٣ -
المبحث الأول ..... - ٨٣ -
التعريف بنظرية التشخيص وأهم الانتقادات التي توجه لها ..... - ٨٣ -
المطلب الأول: ماهية نظرية التشخيص ..... - ٨٤ -
المطلب الثاني: نقد نظرية التشخيص (حكم المحكمة في Nattrass) ..... - ٩١ -
المبحث الثاني ..... - ٩٦ -
تطور نظرية التشخيص في القضاء ..... - ٩٦ -
المطلب الأول: بدائل نظرية التشخيص في القضاء الإنجليزي ..... - ٩٦ -
المطلب الثاني: تعليق على دور المحاكم في تطوير القانون المتعلق بإجرام الشركات..... - ١٠٥ -
بدائل نظرية التشخيص ..... - ١٠٨ -
المطلب الأول: نظرية التجميع aggregation ..... - ١١٠ -
المطلب الثاني: نظرية الخطأ المؤسسي organizational fault..... - ١١٧ -
المطلب الثالث: أهمية دراسة بدائل نظرية التشخيص..... - ١٤٦ -
الفصل الثالث..... - ١٥٣ -
قانون القتل الخطأ الذي يسند إلى الشركات لعام ٢٠٠٧ ..... - ١٥٣ -
المبحث الأول ..... - ١٥٣ -
الأسباب التي أدت إلى صدور القانون ..... - ١٥٣ -

المطلب الأول: الأسباب الواقعية التي أدت إلى إصدار القانون ..... - ١٥٤ -
المطلب الثاني: الأسباب القانونية التي أدت إلى إصدار القانون ..... - ١٥٧ -
المبحث الثاني ..... - ١٦١ -
أهم ملامح قانون القتل الخطأ الذي يسند إلى الشركات ..... - ١٦١ -
المطلب الأول: الجريمة الجديدة التي استحدثها القانون ..... - ١٦١ -
المطلب الثاني: عناصر جريمة القتل الخطأ الذي ترتكبه الشركات ..... - ١٦٨ -
المطلب الثالث: الالتزامات المستثناة من نطاق تطبيق قانون القتل الخطأ الذي ترتكبه الشركات- ١٧٨ -
المطلب الرابع: العقوبات: ..... - ١٨٨ -
الباب الثاني ..... - ١٩٣ -
العقوبات التي تطبق على الشركات ..... - ١٩٣ -
الفصل الأول ..... - ١٩٩ -
أنواع العقوبات التي تطبق على الشركات ..... - ١٩٩ -
المبحث الأول ..... - ٢٠١ -
الغرامة ..... - ٢٠١ -
المطلب الأول: التعريف بالغرامة ..... - ٢٠١ -
المطلب الثاني: تقييم الغرامة ..... - ٢٠٥ -
المبحث الثاني ..... - ٢٢٣ -
العقوبات المانعة أو المقيدة للنشاط المهني ..... - ٢٢٣ -
المطلب الأول: التعريف بالعقوبات المانعة أو المقيدة للنشاط المهني ..... - ٢٢٤ -
المطلب الثاني: تقييم العقوبات المقيدة للنشاط المهني ..... - ٢٢٩ -

المبحث الثالث ..... - ٢٣٤ -
الاختبار القضائي وخدمة المجتمع ..... - ٢٣٤ -
المطلب الأول: التعريف بالاختبار القضائي وخدمة المجتمع ..... - ٢٣٥ -
المطلب الثاني: تقييم الرقابة القضائية وخدمة المجتمع ..... - ٢٤٣ -
المبحث الرابع ..... - ٢٥١ -
العقوبات المتعلقة بالسمعة ..... - ٢٥١ -
المطلب الأول: التعريف بالعقوبات المتعلقة بالسمعة ..... - ٢٥١ -
المطلب الثاني: تقييم العقوبات المتعلقة بالسمعة..... - ٢٥٦ -
الفصل الثاني ..... - ٢٦٥ -
تحليل العقوبات التي تطبق على الشركات..... - ٢٦٥ -
المبحث الأول ..... - ٢٦٥ -
النظريات المتعلقة بأهداف العقوبة ومدى انطباقها على الشركات ..... - ٢٦٥ -
المطلب الأول: القصاص أو التكفير عن الذنب Retribution ..... - ٢٦٦ -
المطلب الثاني: التقييد أو المنع Incapacitation/restraint ..... - ٢٦٨ -
المطلب الثالث: الإصلاح rehabilitation ..... - ٢٧١ -
المطلب الرابع: الردع العام والردع الخاص ..... - ٢٧٥ -
المطلب الخامس: النظريات الحديثة ..... - ٢٧٩ -
المبحث الثاني ..... - ٢٨٢ -
أسباب فشل العقوبات الي تطبق على الشركات في الحد من إجرام الشركات..... - ٢٨٢ -
المطلب الأول: عدم اكتشاف الجرائم وعدم وجود عقوبات مؤثرة ..... - ٢٨٣ -

المطلب الثاني: ثقافة تفادي المسئولية السائدة في الشركات: ..... - ٢٨٥ -
المطلب الثالث: النفوذ القانوني والسياسي الذي يصاحبه تردد تشريعي وتنفيذي: ..... - ٢٨٨ -
المبحث الثالث ..... - ٢٩١ -
تطوير القانون الجنائي للأعمال ..... - ٢٩١ -
المطلب الأول: العقوبات وطبيعة الشركات والحاجة إلى حلول جديدة ..... - ٢٩١ -
المطلب الثاني: الحاجة إلى سياسة عقابية شاملة خاصة بالشركات ..... - ٢٩٨ -
الخاتمة والتوصيات ..... - ٣٠٥ -
المراجع ..... - ٣١١ -

ملخص

موضوع البحث في هذه الرسالة يتعلق بالمسئولية الجنائية للشركات، وكيفية مواجهة ما يمكن أن يطلق عليه "ظاهرة إجرام الشركات" في المستقبل عن طريق سياسة جنائية وعقابية مناسبة لطبيعة الشركات.

وقد هجرت الكثير من التشريعات الفكر التقليدي الذي يرى عدم إمكانية نسبة الجرائم إلى الشركات وتبني الاتجاه الحديث الذي يرى أن تقرير المسئولية الجنائية للشركات عن الجرائم التي يرتكبها ممثلوها أو العاملون بها، وهناك تساؤلات تتعلق بطبيعة المسئولية الجنائية للشركات حال الاعتراف بها وكيفية تنظيمها في القانون الجنائي، ومدي ملاءمة قواعد القانون الجنائي التي وضعت بالنظر إلى الأشخاص الطبيعيين للتطبيق على الشركات، و مع الاعتراف بالمسئولية الجنائية للشركات، يبقى السؤال قائما عن مدى جدوى معاقبة الشركات حال الحكم عليها بالإدانة، وعن مدى اتفاق العقوبات التي تطبق على الشركات مع أغراض العقوبة المتعارف عليها.

وقد تمت معالجة الموضوع محل الدراسة في بابين: الباب الأول تم تخصيصه لبيان التنظيم القانوني للمسئولية الجنائية للشركات، أما الباب الثاني فتم تخصيصه لدراسة العقوبات التي تطبق على الشركات.

الكلمات الدالة:

١. المسئولية الجنائية للشركات
٢. نظرية التشخيص
٣. الخطأ المؤسسي
٤. قانون القتل الخطأ الذي يسند إلى الشركات
٥. أهداف العقوبة